



البورصة المصرية
The Egyptian Exchange



بورصة النيل
NILEX

بورصة النيل

سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة

دليل القيم
في
بورصة النيل



2	مقدمة
3	أهمية ومزايا بورصة النيل
4	كيف يتم قيد شركتك الصغيرة والمتوسطة؟
5	هل تستوفي شركتك شروط قيد الأسهم في بورصة النيل؟
8	أهم مستندات قيد الأسهم في بورصة النيل
10	أهم مستندات طرح الأسهم في بورصة النيل
12	خطوات عملية القيد



تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً وحيوياً في عملية التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وعلى الرغم من ذلك فتواجه تلك الشركات صعوبات بالغة عند محاولة الحصول على تمويل بنكي لتحقيق التوسع والوصول إلى أسواق جديدة.

ولذلك فقد قامت البورصة بالتعاون مع الجهات المعنية بإنشاء أول سوق في المنطقة ، يساهم القيد بهذا السوق اتاحة امكانيات تمويلية أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة به ويتيح فرص استثمارية جديدة للمستثمرين لتنويع استثماراتهم، هذا السوق تابع للبورصة المصرية ويصم بنفس نظام التداول للشركات المقيدة والمتداولة بالسوق الرئيسي.

بورصة النيل : بوابة التمويل

بورصة النيل هي أول سوق في المنطقة يستهدف تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر إتاحة التمويل اللازم لاتمام التوسعات.

بورصة النيل نتيجة دراسة متعمقة لتلبية احتياجات كل من المستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة وتوجهات الدولة الاقتصادية للتنمية الشاملة من خلال الاهتمام المتزايد بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة لأهمية ذلك القطاع من الشركات للاقتصاد القومي ، حيث أثبتت التجارب المماثلة نجاحها في مساعدة تلك الشركات على النمو والتوسع من خلال اتاحة امكانية أكبر لفرص تمويلية عبر مستثمرين تستهدف الإستثمار في شركات أصغر حجماً من تلك المقيدة في السوق الرئيسي ولكن ذات فرص نمو عالية.

الشركات المستهدفة

تستهدف بورصة النيل إيجاد سوق للشركات الواعدة من كافة دول المنطقة بدون التقييد بصناعة معينة أو حدود جغرافية بما في ذلك الشركات المائليّة و التي تصدر أو ترغب في اصدار الأسهم والسندات و صكوك التمويل ووثائق صناديق الاستثمار وشهادات الإيداع المصرية وغير ذلك من الأوراق المالية.



الآن توجد فرصة أخرى حقيقية للحصول على التمويل بدون اللجوء إلى الإقتراض المباشر من البنوك عبر القيد في بورصة النيل.

دور بورصة النيل في تعزيز التنمية المستدامة

تفتح بورصة النيل أبوابها باستمرار لتأسيس شركات جديدة وطرحها للاكتتاب لتسهم بذلك في تحويل الشركات العائلية والمؤسسات الفردية الناجحة جداً إلى شركات مساهمة عامة، وهذا يضمن لها الاستمرار والنمو في ظل وجود السوق المالية الفعالة و بالتالي توفر البورصة بطرق غير مباشر فرص عمل جديدة كثيرة، وتولد المزيد من الوظائف باستمرار .

أهمية بورصة النيل للشركات الصغيرة و المتوسطة

رفع قدرات شركتكم على مواجهة التحديات الأساسية التي تنجم عن المتغيرات الاقتصادية، و حمايتها من التضرر والانهيار، بالإضافة إلى المزايا الأخرى التي توفرها بورصة النيل والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- الحصول على تمويل غير محدود لشركتكم بدون إجراءات معقدة وبدون الحاجة إلى ضمانات لتطوير أعمال الشركة فهي السبيل الأمثل لتوفير التنمية المستدامة وحماية الشركة من التفتت في الأجيال القادمة للشركة العائلية.
- استثمارات مصرفية وأجنبية ضخمة تبث عن شركات واعددة مثل شركتكم للمساهمة فيها وتمويلها.
- مؤسسات وصناديق استثمار ترغب في الإستثمار في الشركات الناجحة والمساعدة في تطويرها من ناحية نظم الإدارة والتسويق والتكنولوجيا وغيرها.
- وجود شركتكم في البورصة يسهل عملية الحصول على التسهيلات البنكية بكافة أنواعها .
- وضع أقوى لشركتكم أمام العملاء والموردين والبنوك لخصوعها للتحقق من توافر المعايير المالية والقانونية.
- تسهيل عمليات اندماج الشركات الصغيرة واتحادها لتكوين كيانات أكثر تنافسية.
- توفير الحماية المجانية للشركة ومنتجاتها.
- توفير آليات تداول لسرعة انتقال الملكية وتوفير آلية عادلة للتسليم في حدود آليات العرض والطلب.
- الشركات المقيدة في أسواق الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم أجمع شهدت فرص نمو ملحوظة بعد قيدها في السوق وبدء حصولها على التمويل المطلوب.

كيف يتم قيد شركتك الصغيرة والمتوسطة؟



تتطلب عملية القيد بسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة سلسلة من الإجراءات تنقسم إلى عدة مراحل :

أولها : أن تتوافق الشركة طالبة قيد أسهمها مع أحد الرعاة المصنفين والمقيدون بالبورصة، ويكون الراعي مسؤولاً عن معاونة الشركة في مرحلة قيد أوراقها المالية ، كما يتولى مسؤولية متابعة التزام الشركة بقواعد ومعايير القيد والأفصاح ، على أن يستمر الراعي لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ القيد، يلتزم خلالها باجراء التغطية البحثية للشركة التي يراها.

ثانياً : تسجيل الشركة بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية و هو سجل لتسجيل الشركات والجهات المصرية والأجنبية الراغبة في قيد او قيد وطرح اوراقها المالية بالبورصة المصرية ، ويتضمن البيانات الأساسية لكل شركة بسجل الهيئة مثل : اسم الشركة - عنوانها - غرضها - أنشطتها - هيكل الملكية - أنواع الأوراق المطلوب طرحها - المساهمين الرئيسيين - مجلس الإدارة والمديرين الرئيسيين - أنواع الأسهم (ممتازة - عادية).

ثالثاً : الاعداد للقيد المبدئي وتجهيز المستندات المطلوبة وتقديمها للإدارة المختصة بالبورصة حيث انه على الشركة او الجهة خلال شهر على الأكثر من موافقة الهيئة على التسجيل ان تنتهي من قيد او قيد وطرح اوراقها المالية بالبورصة المصرية ، ويجوز مد هذه المهلة بموافقة الهيئة.

رابعاً : تقوم الشركة بطرح نسبة من اسهمها للتداول بالبورصة بناء على تقرير افصاح بضرخ الطرح او نشرة طرح مصتمد من الهيئة لنشرها . ثم تبدأ عملية تنفيذ الطرح بالبورصة من خلال ادارة عمليات السوق.

ثم تأتي المرحلة **الخامسة** والاخيرة بنجاح الطرح يتم القيد النهائي و تداول اسهم الشركة في احد اسواق البورصة حيث تقوم لجنة العمليات بتصديق تاريخ بدء التداول على اسهم الشركة في احد اسواق البورصة وكذلك سحر الفتح وتحرير الحدود السمرية من عدمه في أول يوم تداول ليتم تصديق سعر اقفال للورقة المالية بناء على قوى العرض و الطلب.



هل تستوفى شركتك شروط قيد الأسهم في بورصة النيل؟



- التسجيل لدى الهيئة
يتم التسجيل لدى الهيئة وفقاً لاشتراطات مهينة تستهدف ضو الشركة من اية موانع رقابية علي الطرح
- الشكل القانوني
شركة مساهمه مصرية.
- نوع الأسهم
(اسمية) (عادية و/ أو ممتازة) (نقدية و/ أو عينية)
- سجل أداء الشركة
أن يكون لدى الشركة قوائم مالية لسنتين ماليتين سابقتين علي طلب القيد و مصدق عليها من الجهات الإدارية المختصة، وفي حالة عدم إصدار سوى قوائم مالية واحدة عن سنة مالية كاملة يجوز تقديمها مع خطة عمل مستقبلية لثلاث سنوات متضمنة النتائج المتوقعة مهتمدة من احد الرعاة المهتمدين لدى البورصة أو احد المستشارين الماليين المهتمدين لدى الهيئة مرفقاً بها عدم ممانعة الهيئة على دراسة المستشار المالي المستقل عن القيمة الصادقة للسهم من حيث اتباع الأسس والمنهجيات في إعداد هذه الدراسة.
- لفة القوائم المالية
اللغة العربية.
- معايير المحاسبة والمراجعة
تعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية و يراجها مراقب حسابات الشركة ومصدق عليها من الجمعية العامة الصادية للشركة وموثقة من الجهة الإدارية المختصة.
- مراقب الحسابات
تعيينه الجمعية العامة الصادية للشركة من بين المقيدين في سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية.
- الحد الأدنى للربح
لا يشترط للقيد تحقيق نسبة مهينة من صافي الربح.
- حقوق المساهمين
يجب ألا تقل حقوق المساهمين في آخر قوائم مالية سنوية أو دورية سابقة علي تاريخ طلب القيد عن رأس المال المدفوع.
- رأس المال الممكن قيده
أقل من 50 مليون جنية ولا يقل عن 1 مليون جنية مدفوع بالكامل عند القيد، ولا يزيد بحد ذلك عن 100 مليون جنية من واقع آخر قوائم مالية سنوية أو دورية.

- الحد الأدنى لعدد الأسهم الممكن قيدها
- لا يقل عن 100 ألف سهم .
- تسجيل الشركة بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية
- شروط إتمام القيد النهائي.
- الحد الأدنى لنسبة الأسهم المطروكة للتداول
- لا تقل النسبة عن 20% من إجمالي أسهم الشركة.
- الحد الأدنى للأسهم التداول
- لا تقل عن نسبة 10% من إجمالي أسهم الشركة المقيدة.
- الحد الأدنى للأسهم الواجب أن يحتفظ بها المساهمين الرئيسيين بالشركة
- 51% لمدة سنتين ماليتين بما لا يقل عن 24 شهر من تاريخ القيد او تاريخ الطرح، بعد أدنى 25% من إجمالي الأسهم المطلوب قيدها وفي حالة كون نصف ما يملكه اقل من نسبة 25% وجب استكمالها من أعضاء مجلس الإدارة ومؤسسي الشركة.
- الحد الأدنى للمساهمين
- 100 مساهم بعد الطرح مع مراعاة أن تكون الاسهم موزعة في ضوء الضوابط التي تدرجها البورصة.
- القواعد واللوائح
- الالتزام بقواعد قيد الشركات الصغيرة والمتوسطة وقواعد قيد الشركات الكبيرة فيما لم يرد به نص خاص، وكذلك قواعد التداول بالبورصة.
- عقد اتفاق القيد
- يلزم ان تبرم الشركة طالبه القيد عقدا مع البورصة فور إخطاره بقبول القيد ينظم حقوق والتزامات كل منهما بما في ذلك الالتزامات المالية التي يتعين على الشركة سدادها للبورصة لمخالفتها قواعد وإجراءات القيد أو نصوص المقدم وتعتبر بنود المقدم وتعدلاته والملاحق الاضافيه جزء من التزامات القيد واستمراره.
- القيود الاتفاقيه والنظامية على تداول الأسهم
- يلزم خلو النظام الاساسي للشركة من أية قيود على تداول الأوراق المالية المطلوب قيدها مع عدم الإخلال بالقيود الواردة بالتشريعات المنظمة لبعض الأنشطة أو مناطق جغرافية معينة.

الإيداع والقيود المركزي للأسهم

التعاقد مع أحد الرعاة المهتمين

موقع الكتروني

الالتزام بتمويل التوسعات وخطة التخارج

تلتزم الشركة بالآتي

ما هي مهلة تنفيذ الطرح بالبورصة؟ وهل يمكن مدتها لمدد أخرى؟

ان تكون أسهم الشركة مودعة بنظام الإيداع المركزي.

يلزم التعاقد مع أحد الرعاة المهتمين بالسجل المصد لذلك بالبورصة على أن يستمر الراعي لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ القيد يلتزم خلالها بالتغطية البديلة للشركة التي يربها. أو ان يكون من بين مساهميها صندوق لرأس مال المخاطر او مؤسسة استثمارية أو مالية لا تقل نسبة مساهمته عن 10% من إجمالي أسهم الشركة المصدرة، وان يتعهد كتابيا بصدى مساهمته إلا بعد مرور عامين من تاريخ القيد.

تلتزم الشركة بإنشاء موقع الكتروني لنشر البيانات والمعلومات التي تقدمها إدارة البورصة.

تلتزم الشركة خلال ثلاثة سنوات من تاريخ القيد بالتوسعات وزيادة رأس مالها المصد والمدفوع بالكامل.

- قيد كافة الاوراق الماليه المصدرة من ذات النوع.
- تقديم طلب القيد ومرفقاته من خلال الممثل القانوني بعد التسجيل المسبق بالهيئة.
- اعتماد تقرير الإفصاح بضرخ الطرح أو نشره الطرح من الهيئة الصامة للرقابة المالية و نشر تقرير الإفصاح.
- قيد او طرح اوراقها المالية بالبورصة خلال شهر على الأكثر من موافقة الهيئة على التسجيل

خلال شهر من تاريخ تسجيلها لدى الهيئة ، ويجوز مد هذه المهلة بموافقة الهيئة في الحالات التي تقدمها .



- موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على إصدار أسهم الشركة عند التأسيس وعند كل زيادة.
- النظام الاساسى للشركة منشورا بصديفة الاستثمار أو صديفة الشركات.
- مستخرج رسمي حديث من السجل التجاري للشركة.
- صورة من التوكيل الرسمي الموثق من الممثل القانوني إلى الراعى المصتمد أو المفوض بالتعامل مع البورصة لإنهاء إجراءات القيد.
- طلب قيد موقع من الممثل القانوني للشركة وفقا للنموذج المصد لذلك.
- توقيع عقد الاتفاق بين البورصة والممثل القانوني للشركة لقيد أسهم الشركة.
- صور إيصالات سداد مقابل الخدمات ورسوم القيد.
- نماذج القيد على مكاتبات الشركة ومختومة بخاتمها.
- ما يفيد ايداع اسهم الشركة بنظام الإيداع والقيد المركزي.

في حالة وجود راعى

- نسخه من عقد الرعاية بين الراعى والشركة وفقا للنموذج المصد لذلك.
- تصهد وإقرار من كلا من الراعى المصتمد والشركة بالتزامات كلاهما تجاه البورصة والهيئة والوفاء بها.

في حالة عدم وجوده

- تصهد موقع عليه من الممثل القانوني لصندوق لرأس مال المخاطر أو المؤسسة الاستثمارية أو المالية بدمى بيع مساهمته التي لا تقل عن 10% من إجمالي أسهم الشركة إلا بعد مرور عامين من تاريخ القيد.
- التقارير المالية عن سنتين ماليتين كاملتين سابقتين على طلب القيد وكذلك اخر تقارير مالية دورية صادرة إن وجدت .
- مدخر الجمعية العامة الصادرة التي صدقت على القوائم المالية.

في حالة نشر الشركة قوائم مالية عن سنة واحدة على الأقل

- التقارير المالية عن سنة مالية سابقة على طلب القيد .

مجموعه المستندات القانونية التي تثبت وجود الشخصية الاعتبارية للشركة

المستندات المرتبطة بتقديم طلب القيد بالبورصة

المستندات المرتبطة بوجود الراعى المصتمد أو عدم وجوده

مستندات مرتبطة بالمركز المالي للشركة

- مدخر الجمعية العامة العادية التي صدقت على آخر قوائم مالية معتمداً من الجهة الإدارية المختصة.
- شهادة حديثة من مراقب الحسابات المقيّد بسجل الهيئة موضحة بها تطور رأس المال وأسلوب سداد كل إصدار.
- خطة عمل لمدة ثلاث سنوات مستقبلية متضمنة النتائج المتوقعة معتمدة من الراعي أو احد المستشارين الماليين المعتمدين لدى الهيئة.
- دراسة القيمة العادلة للسهم مصدره من مستشار مالي مستقل ومعتمدة من مراقب الحسابات ومن مجلس الإدارة.
- خطاب التسجيل بالهيئة العامة للرقابة المالية بالسجل المصد لذلك.



● تقرير الإفصاح بفرض الطرح أو نشرة الطرح

مكون من عدة أقسام رئيسية كما يلي :

البيانات العامة عن الشركة المطروح أسهمها - بيانات الاتصال بالشركة - بيانات القيد بالإيداع المركزي والبورصة - بيانات أعضاء مجلس الإدارة ومساهمتهم - عدد المساهمين ونسبة المشاركة في رأس المال - بيانات المؤسسين والمساهمين الذين يملكون 1% فأكثر والمجموعات المرتبطة - نسبة الاسهم حرة التداول - بيانات الطرح بالبورصة - بيانات المساهمين عرض الاسهم للبيع - موقف الاسهم من حيث التجميد سواء طبقا لمتطلبات القيد او وفقا لمتطلبات القيود القانونية على اسهم المؤسسين - اسم مراقب الحسابات وبياناته - ملخص القوائم المالية للشركة (إن وجدت) - مضمون اخر تقرير لمراقب الحسابات (إن وجد) - اهم المؤشرات المالية للشركة وفقا للقوائم المالية - افصاحات اضافيه يمكن تضمينها - يلزم ان تعتمد كل صفحة من صفحات هذا التقرير أو النشرة من الممثل القانوني ومراقب الحسابات والمستشار القانوني والمستشار المالي - ويلزم ان يرفق بتقرير الإفصاح بفرض الطرح أو نشرة الطرح كافة المستندات المؤيدة لكل ما ذكر بهذا التقرير أو النشرة - يلزم ان يتم نشر هذا التقرير أو النشرة بعد قيد أسهم الشركة المبدئي و قبل تنفيذ الطرح بالبورصة - علما بان سلامة محتوى هذا التقرير أو النشرة تكون على مسؤولية المستشار القانوني والمستشار المالي والممثل القانوني ومراقب الحسابات ودون أدنى مسؤولية تقع على الهيئة العامة للرقابة المالية أ والبورصة المصرية ، وتقرر الهيئة الموافقة على النشر في ضوء تلك المطابقة.

● دراسة المستشار المالي المستقل بالقيمة الصادرة للشركة

يتكون من ما يلي:

تقرير المستشار المالي - المقدمة - الملخص التنفيذي (نتائج التقييم وملخص نتائج الأعمال) - نبذه عن الشركة - نبذه عن السوق - أهم الافتراضات والأسس التي قامت عليها الدراسة - القوائم المالية التقديرية (5 سنوات)

جدير بالذكر ان مسؤولية صحة وسلامة محتوى هذه الدراسة بما تتضمنه من مؤشرات تقع على المستشار المالي والشركة.

● خطة الطرح بالبورصة

تتضمن كلا من:

الهدف من الطرح.

الجدول الزمني لتنفيذ الطرح من خلال سوق الصفقات الخاصة بالبورصة.

هيكل الملكية قبل وبعد تنفيذ الطرح.

يلزم ان تكون مهتممة من الممثل القانوني للشركة.

